الوساطة كآلية لحل النزاعات الدولية المعاصرة – دراسة حالة الوساطة الجزائرية في ليبيا

Mediation as a mechanism in resolving contemporary international disputes – case study : the Algerian mediation in Libya-

عبد الحميد ميمون

جامعة الجزائر 3 –الجزائر– mabdelhamiddz@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/03/05 تاريخ القبول: 2023/12/01 تاريخ النشر: 2024/06/30

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه الجزائر كدولة محورية في التسوية السلمية للأزمة الليبية، حيث تم تسليط الضوء على دور الوساطة الجزائرية في ليبيا والتي ارتكزت على البعد السياسي والبعد الأمني. وخلصت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن جهود الوساطة الجزائرية واجهت العديد من التحديات أبرزها: حالة الانقسام المؤسساتي التي تطبع الساحة السياسية الليبية، الانقسام الذي ينخر المجتمع الليبي وكذا استعصاء مد جسور الحوار في بيئة تهيمن عليها الميلشيات المسلحة والجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة، هذه الأخيرة لا تستقر على هوية محددة كما أنها لا تتمتع بالشرعية في البلاد وهذا في ما يتعلق بالمستوى المحلي، أما على المستوى الدولي، فتفضل بعض القوى الخارجية الإبقاء على الوضع القائم في ليبيا بدل تحقيق الاستقرار بالإضافة إلى عدم نضج النزاع للحل، مما يعرقل من جهود التسوية السلمية للأزمة الليبية.

كلمات مفتاحية: الأزمة الليبية. الدبلوماسية الجزائرية. الوساطة الدولية.

Abstract:

This article aims to highlight the role played by Algeria as a key-state in the peaceful resolution of the Libyan crisis, with a focus on the role of the Algerian mediation that was centered on the political and security dimensions. This study concludes that Algerian mediation efforts faced several challenges. On the domestic level, it is obstructed by institutional and social divisions that characterize the Libyan socio-political scene along with the difficulty in initiating dialogue within an unstable environment that is controlled by armed militias, terrorist groups, and organized crime groups that lack legitimacy and a fixed identity. On the international level, some foreign forces prefer to maintain the status quo in Libya rather than achieving stability. In Addition, the Libyan conflict is not yet "ripe" for resolution which undermines all efforts to exit this deadlock.

Key words : Libyan crisis . Algerian Diplomacy .International Mediation.

المؤلف المرسل: عبد الحميد. ميمون mabdelhamiddz@gmail.com

مقدمة:

ساعدت الوساطة الأطراف المتنازعة دوماً في توجيههم نحو الحل، فكانت بمثابة طوق النجاة المنقذ لأطراف النزاع في الوصول إلى حل وسط يرضي جميع الأطراف ويصل بهم الى توافق كامل وشامل، غير أن الوسيط بدوره لا يقرر النتيجة ولكنه يساعد الأطراف على الفهم والتركيز على القضايا اللازمة للتوصل إلى الحلول المرجوة، فالوساطة تأتي كأحد البدائل لعملية تسوية النزاعات، وتكون مقيدة ومحدده بمجموعة من الإجراءات، بحيث يعمل طرف ثالث محايد كوسيط ويساعد الأطراف على الحوار والتوافق بطريقة مناسبة للغاية، والهدف من ذلك الوصول إلى نتيجة مرضية ومقبولة من قبل طرفي النزاع، فالوساطة كما يطلق عليها اليد الممتدة للقانون، بحيث أنها توفر طرق مختلفة للوصول إلى الحل دون التقيد بالقوانين وإجراءاتها الطويلة، فهذه العملية تكتسي فاعلية أكثر في تحقيق هدفها، خصوصاً إذا كان الوسيط مقبولاً من قبل الطرفين لحل النزاع القائم، ولعلنا في هذا المقال سنستعرض نموذجاً من نماذج الوساطات الدائرة لحل النزاعات المعاصرة وتحديدا الوساطة الجزائرية ودورها الاقليمي في التهدئة وحل الخلافات والنزاعات، فالمرجعية التاريخية للدبلوماسية الجزائرية و التي ترافق الدبلوماسية الجزائرية المعاصرة تجلت من خلال مواقفها الإنسانية و التضامن مع الشعوب التي تعيش تحت وطأة الحروب، ودعم الحوار الداخلي والحلول السلمية بعيدا عن التدخل العسكري الذي يلقي بالشعوب والأبرياء خارج دائرة الأمن و السلم، و هذا ما مكن الجزائر من رفع مكانتها الدبلوماسية كفاعل إقليمي و دولي بامتياز .

فالدبلوماسية الجزائرية تعتبر واحدة من أنجح الدبلوماسيات على مستوى القارة الإفريقية والمستوى العربي، وأحد أهم الشركاء في حل النزاعات الدولية ومحاربة الإرهاب، حيث أن الجزائر قادت عدة وساطات ناجحة كالوساطة الجزائرية لتسوية: النزاع الإثيوبي الإريتري، والأزمة في مالي، الأزمة في النيجر، أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران والحرب بين العراق وإيران...الخ.

إن الدول الإفريقية تتميز بعدم الاستقرار وعدم وجود الأمن والسلم وإنتشار النزاعات الدولية، وذلك منذ أكثر من نصف قرن، أي منذ حصول الدول الإفريقية على استقلالها.

وسندرس بشكل دقيق دور الوساطة الجزائرية في الأزمة الليبية، فالجزائر بدورها عملت بهدوء خلف الكواليس وتبنت سياسة وقفت من خلالها على مسافة واحدة مع كل الفرقاء الليبيين، ولم تغلب طرفا على حساب طرف أخر، سواء كان ذلك في فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، أو حتى مع وصول الرئيس عبد المجيد

تبون لسدة الحكم، لذلك حظيت الحكومة الجزائرية مؤخرا بمصداقية واحترام كافة الأطراف الليبية للعب دور الوسيط لحل الأزمة الليبية، ومما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم الوساطة الدولية كآلية في حل النزاعات المعاصرة؟ وعلى أي أساس تتحدد المقاربة الجزائرية تجاه الأزمة الليبية؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية العامة سؤالين فرعيين هما:

-ما مدى فعالية آلية الوساطة الدولية في تقريب وجهات النظر والتوصل إلى حل سلمي تقبله الأطراف المتنازعة؟

-هل نجحت الدبلوماسية الجزائرية في ضل التنافس الإقليمي والدولي وتعدد المبادرات في جمع أطراف الأزمة الليبية على طاولة الحوار؟

ويمكننا الإجابة على التساؤلين السابقين من خلال الفرضيتين الآتيتين:

الفرضية الأولى: كلما اعتمدت الدول والهيئات الدولية على الوساطة، كلما أهلها ذلك لفض النزاع.

الفرضية الثانية: كلما زادت حدة الانقسام الداخلي في ليبيا، كلما أثر ذلك سلبا على جهود الوساطة الجزائرية من أجل التسوية السلمية.

أهمية الدراسة: تكتسي هذه الدراسة أهمية كبيرة نظرا لأهمية الأزمة الليبية الراهنة، التي أصبحت تشكل خطرا ليس فقط على الداخل الليبي وإنما أيضا على دول الجوار، وخاصة دولة الجزائر وأمنها والتي تشترك في حدود برية طويلة تقارب الألف كيلومتر مع ليبيا.

-إبراز الدور الذي تلعبه الجزائر كدولة محورية في التسوية السلمية للأزمة الليبية.

- التعرف على أهم الصعوبات والتحديات التي تواجه المقاربة الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة.

ولمعالجة الإشكالية والإجابة عن التساؤلات المطروحة تم تشكيل خطة مكونة من خلال المحاور التالية:

أولا: الإطار المفاهيمي للوساطة

لقد تناولت اتفاقيتا لاهاي لعام 1899 وعام 1907م الخاصة بتسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية موضوع الوساطة، وألزمت الدول المتعاقدة للجوء إلى وساطة الدول الصديقة، وأيضا نصت العديد من المواثيق الدولية مثل (ميثاق الأمم المتحدة) والإقليمية مثل (ميثاق جامعة الدول العربية) و(ميثاق الاتحاد

الأفريقي). بشكل صريح على حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية ونصت على إن الوساطة من بين هذه الطرق.

ومما لا شك فيه أن حل النزاعات عن طريق الوساطة يعتبر من الوسائل والمظاهر الحضارية لحل النزاعات الدولية عن طريق الحوار الهادف والبناء، الذي توفره الوساطة للأطراف المتنازعة وهذا ما يدل على حضارية فكرة الوساطة وحضارية الأطراف بقبول الحوار.

حيث تعتبر النزاعات الدولية حلقات خطيرة لا تزعزع فقط إستقرار الفاعلين الأطراف في أي نزاع، وإنما النظام الدولي بأكمله، بل إنها تمثل تحد شامل للمؤسسات القائمة، وتهديدا خطيرا لعملية توزيع القوة داخل النظامين الدولي والإقليمي، تداركا منهم لخطورة النزاعات، عمل الباحثون الأكاديميون والخبراء المتمرسون (دبلوماسيون محنكون) وبصفة متواصلة على تطوير ميكانيزمات الوقاية من النزاعات، إدارتها وتسويتها.

الوساطة هي أسلوب من الأساليب البديلة لفض النزاعات التي تقوم على توفير ملتقى للأطراف المتنازعة للاجتماع والحوار وتقريب وجهات النظر بمساعدة شخص محايد ، وذلك لمحاولة التوصل إلى حل ودي يقبله أطراف النزاع.

وهي أيضا العملية التي يحاول الأطراف المتنازعة من خلالها أن يحلوا خلافاتهم بمساعدة طرف ثالث مقبول ويسمى (الوسيط)، ومن صفاته أن يكون غير منحاز وحيادي ، ولا يملك السلطة لفرض قراره .وذلك بهدف مساعدة الأطراف بطريقة تطوعية في الوصول لاتفاقية خاصة بهم و مقبولة لديهم [1].

في هذا الجزء من البحث سنتناول الوساطة كأحد هذه الميكانيزمات، لتبيان جدواها وفعاليتها في معالجة ظاهرة النزاعات في العلاقات الدولية[2].

1. تعريف الوساطة:

يعرف جاكوب بركوفيتش"Jacob. Bercovitch" الوساطة "بأنها مسار لإدارة النزاع، يبحث من خلاله المتخاصمين عن مساعدة من شخص، جماعة، أو دولة أو منظمة لتسوية النزاع، أو حل خلافاتهم دون اللجوء إلى القوة المادية أو السلطة القانونية".

في هذا السياق يؤكد "J.Bercovitc" أن التعريف السلوكي هو أكثر التعاريف شمولية بحكم تأكيده وتركيزه على المكونات الأساسية للوساطة التي تشمل الأطراف المتنازعة، الطرف الثالث (الوسيط) والإطار الخصوصي لحل النزاع.[(3)]

بالنسبة لـ "كريستوفر ميتشل "C.Mitchel":الوساطة عبارة عن أي نشاط توسطي، يقوم به طرف ثالث بغية الوصول إلى حل توافقي للقضايا المتنازع عليها.(4)

اما موتون بليك "M. Blake": فالوساطة عنده، عبارة عن تدخل طرف ثالث لدى أطراف النزاع عن طريق البدء أولا بعملية تحري وتحديد طبيعة القضايا المتنازع عليها، ثم العمل على مقاربة كل طرف بصفة منفردة بتوصيات وتوجيهات تهدف إلى إيجاد حل مشترك مقبول لدى كل الأطراف.(5)

أما "**كريستوفر مور Christopher moore**" فيعرفها بأنها: امتداد وشرح واف للعملية التفاوضية، تشتمل على طرف ثالث محايد و عادل، ولا يتوفر على أية سلطة لاتخاذ القرار، وذلك بهدف مساعدة الأطراف المتنازعة على إيجاد حل للقضايا المتنازع عليها.

ويعرفها "**ويليام زارتمان William zartman** ":أنها نوع من التفاوض يقوم فيه طرف ثالث بمساعدة الأطراف المتنازعة للوصول إلى حل سلمي[6] .

كما يعرف "**رونالد فيشر Ronald Fisher** " الوساطة أنها تدخل لوسيط مؤهل ومحايد يعمل بهدف تسهيل الوصول إلى تسوية لطرفي الخلاف.

وفي تعريف "**لفولبير و تايلور Folberg and Taylor**": يرى أن الوساطة هي العملية التي يشارك فيها طرف ثالث محايد لعزل القضايا المتنازع عليها بصورة منظمة، وذلك لوضع خيارات تمثل بديل للتوصل إلى تسوية يقع عليها الرضا الجماعي و تستجيب لاحتياجاتهما[7]

كما عرفها أخرون بأنها إحدى الطرق الفعالة لفض المنازعات بعيدا عن التحكيم وذلك من خلال إجراءات سرية تكفل الخصوصية بين أطراف النزاع، من خلال استخدام وسائل وفنون مستحدثة في المفاوضات بغية الوصول إلى تسوية ودية مرضية لجميع الأطراف.[8]

من خلال مختلف التعريفات يمكن استخلاص بعض الخصوصيات الأساسية للوساطة:

يجمع كافة المهتمين بحقل النزاعات الدولية بصفة عامة وطرق حلها بصفة خاصة على توفر الوساطة على الخصائص التالية:

- إنها امتداد واستمرار للحلول السلمية للنزاعات الدولية.
- تشمل تدخل أطراف خارجة عن النزاع متمثلة في شخص، جماعة، منظمة في نزاع بين دولتين أو أكثر أو بين فاعلين آخرين.

- ليست قهرية، غير عنيفة، وليست إلزامية.
- تدخل الوسيط في أي نزاع مهما كانت طبيعته عادة ما يهدف إلى التأثير، التغيير أو الحل بطريقة معينة.
- استعمال موارد بنيوية أو شخصية في عملية الوساطة.
- يحمل الوسيط أفكارًا ومعارف وموارد واهتمامات (انشغالات) وله أجندته وفرضياته الخاصة حول النزاع.
- نشاطها وعملها قائم على أساس ظرفي أو مؤقت.
- أنها اختيارية أي أن الأطراف يلجؤون إلى الوساطة بمحض إرادتهم.
- أن نتائج الوساطة هي ليست قوة إلزامية ولا يمكن فرضها على الأطراف المتنازعة، كما هو الحال في التحكيم.

2. عوامل نجاح أو فشل عملية الوساطة

أ– خصائص الأطراف المتنازعة

نشير هنا، إلى أنه من غير الممكن حل نزاع عن طريق الوساطة وبصفة فعّالة، وإيجابية، إلا إذا كانت للأطراف المتنازعة هوية محددة وشرعية في البلد أو عندما يتوفر لهذه الأطراف قيم سياسية مشتركة مثل الديمقراطية.

عادة ما تصعب مهمة الوسيط، عندما يكون أحد الأطراف يواجه مشاكل داخلية كالحركات التمردية، أو الثورية أو تهديد داخلي جدي، ذلك أن نجاح الوسيط يتوقف على شرعية الأطراف المتنازعة كممثلين لأنظمتهم وناطقين باسم شعوبهم.

ان غياب الوحدة أو نقص الانسجام داخل الدولة الواحدة، يجعل من الصعب على الأطراف والوسيط معًا، الانطلاق في أية تسوية للنزاع بسبب تقليل هذا النوع من الظواهر، من قوة وسلطة اتخاذ القرارات أو تقديم التنازلات ".[9]

وعليه نقول أنه، بقدر ما تكون الأطراف المتنازعة موحدة ومحددة بدقة (توفر الشخصية القانونية لأطراف النزاع)بقدر ما تزيد حظوظ النجاح في الوساطة.[10]

ب– طبيعة النزاع

هناك اتفاق واسع في مختلف أدبيات الوساطة حول نجاحها وفشلها، والمتوقف أساسًا على درجة تحديد طبيعة النزاع. ذلك أن الأهمية التي تعطيها مختلف الأطراف لقضايا النزاع، تؤثر طبيعيًا على اختيار نمط إدارة النزاع وحظوظ نجاح الوساطة.

فعندما تتعلق هذه القضايا بالسيادة الوطنية والوحدة الترابية تكون تأثيرات الوسيط جد ضئيلة.

في هذا السياق يرى "Mervin Ott" أن غياب المصالح الحيوية كالأمن القومي ومراقبة الإقليم كقضايا متنازع عليها، تمثل شرطا قبليا لنجاح الوساطة. أما إذا كان لتلك القضايا تأثيرا على المصالح الحيوية لأطراف النزاع فلا أمل ولا جدوى من الوساطة.[11]

ج– هوية وخصائص الوسيط:

هنا نلاحظ اختلاف وتباين رؤى كل من الأكاديميين والممارسين حول هوية وخصائص الوسيط.

فبينما يرى الأستاذ"Young" في طبيعة الوسيط المؤشر الأساسي للنجاح، نجد آخرون يرتبون ذلك في درجة ثانوية، بحكم قناعتهم بعدم أهمية ملامح الوسيط.

من ثمة، يصبح من الضروري معالجة العلاقة بين خصائص الوسيط والوساطة الفعالة.

فالوساطة كما هو معلوم مسار تطوعي. بمعنى أنه لا يمكن للطرف الثالث أن يتوسط في حالة نزاعيه ما، إلا إذا تم اعتباره منطقيا مقبولا، حاملا للمعرفة وقادرا على تأمين ثقة وتعاون الأطراف المتنازعة.

ولقد تم توضيح هذه الفكرة أكثر من طرف الوسيط الدولي الشهير " Elmore Jackson " بقوله: "حتى يتم قبوله من قبل الأطراف المتنازعة، ولتأمين مواقفهم الإيجابية واستعدادهم، يتوجب على الوسيط أن يكون مستقلا وذا مصداقية. كذلك أن حافز الخصوم في الدخول في أي مسار لحل النزاع وثقتهم في الوسيط تتدعم أكثر، عندما يقتنعون بعدالته وحياده وحنكته في إدارة المسار. فالوساطة الفعالة تتوقف أساسا ليس فقط على معارف وحنكة الوسيط بخصوص النزاع وطرق حله، ولكن أيضا السمعة الكاريزما، الشخصية، الإحالة، الأفكار، الموارد والقدرة على العمل المتواصل والحثيث من أجل الوصول إلى تسوية".[12]

في هذا السياق يحدد الأستاذ "J. Bercovitch"هذه الخصائص فيما يلي:

- معرفة عالية حول ظروف النزاع وأوضاعه.
- القدرة على فهم جيد لمواقف الأطراف المتنازعة.

- القدرة على الاستماع، تقدير الوقت واختيار التوقيت.
- قدرات إجرائية كبيرة خصوصا، عندما يتعلق الأمر برئاسة وإدارة الاجتماعات واللقاءات.
- الإدارة الجيدة للنزاعات حسب طبيعتها وخصائصها.

د_ توقيت الوساطة ونضج النزاعات الدولية للحل:

إختلف المختصون حول التوقيت المفضل للوساطة الناجحة فهناك من يقترح بداية النزاع قبل أن تسوء الأوضاع، وهناك من يرى أنه يجب مرور وقت طويل قبل بدء جهود الوساطة ،حيث يرون بأن التصعيد **escalation** سيؤدي حتما إلى لجوء الأطراف إلى الوساطة .هذا ماجعل **"ويليام زارتمان"** يفترض أنه خلال مرحلة معينة من النزاع تصل الأطراف المتنازعة إلى **مرحلة النضج** والتي تحسن وبشكل مفاجئ من فرص النجاح لجهود الوساطة ، على هذا الأساس فإن تصور **مرحلة نضج النزاع للحل** يقوم على إدراك أطراف النزاع أنهم يعيشون مأزقا صعبا متبادلا يجعلهم يشعرون أنهم في وضعية لا يمكنهم تحقيق أي مكاسب من خلال الاستمرار في التصعيد، وهي الحالة التي يكون فيها النزاع مضرا بالطرفين ، فيدركون بأنه يتعين عليهم البحث عن سياسة بديلة أو مخرج من هذا النفق المسدود" deadlock" وإنقاذ ما يمكن إنقاذه . وهذا مايؤدي إلى ضرورة اللجوء إلى الوساطة للخروج من المأزق .

وفي ذات السياق يؤكد هنري كيسنجر ذلك بإقراره أن المأزق (المشترك) هو إحدى الشروط الأساسية لعملية التسوية وقبول الوساطة.

وبصفة عامة، تعد الوساطة الوسيلة الأنسب للتعامل مع النزاع الدولي عندما:

1- يطول أمد النزاع ويكتسي طابعا معقدا،
2- تصل جهود الأطراف المتنازعة لإدارة النزاع إلى طريق مسدود،
3- يكون أي طرف من أطراف النزاع غير مستعد لتكبد المزيد من التكاليف أو الخسارات في الأرواح،
4- يكون كلا طرفا النزاع في حالة استعداد للتعاون، بشكل ضمني أو صريح، لوقف مسار النزاع [13] .

من خلال كل ما سبق يتبين أن الوساطة تبقى ظاهرة معقدة وتتطلب المزيد من البحث والتمحيص خاصة مع تعقد النزاعات الدولية المعاصرة وإتجاهها نحو أشكال جديدة لم تعرف من قبل .

ثانيا: دور الوساطة الجزائرية تجاه الأزمة الليبية

عانت الجزائر الكثير كغيرها من دول الجوار الليبي في أعقاب الإطاحة بالعقيد الليبي معمر القذافي، حيث أن الحدود الصحراوية الشاسعة لليبيا مع الجزائر والتي كان لها تاريخ طويل من التهريب مثل كل ذلك تحدياً كبيراً لجيران ليبيا وبالأخص الجزائر، كما كان لتسرب الأسلحة والذخيرة بعد 2011 الأثر البالغ في تأزيم الموقف وتعقده وزادت مستويات التهديد في المنطقة، ومع تطور المواقف وتضارب المصالح الدولية عارضت الجزائر وبشدة تدخل الناتو ودعت الاتحاد الأفريقي إلى الضغط من أجل فرض دبلوماسية لحل الصراع في ليبيا، فتجربة الجزائر التاريخية في عهد الاستعمار الفرنسي تغذي بشكل عميق وجهة النظر الجزائرية بشأن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام "مبادئ السيادة الوطنية" واعتماد الحل الدبلوماسي للنزاعات حتى لو بدت أقل أهمية بالنسبة للآخرين في المنطقة أو تمت معارضتها.

سنحاول في هذا المحور دراسة جانب الوساطة الجزائرية بشقيها السياسي والأمني وطبيعة كل جانب ومدى تأثيره على استقرار الداخل الليبي من جهة، وعلى استقرار جيرانها من جهة أخرى.

1. المقاربة السياسة الجزائرية ودورها في الوساطة تجاه الأزمة الليبية.

بعد أحداث ما عرف بالربيع العربي التي مرت على الدول العربية ومن بينها ليبيا، وجد النظام الجزائري نفسه في أزمة حقيقية، فقد كان النظام في الجزائر موقناً بأن هذه الأحداث ستنشر الفوضى، والتي قد تصل رياحها نحو الداخل الجزائري، فمسألة اللاأمن تبقى دائما مرتبطة بالجوار الجغرافي ، فشعرت الجزائر بقلق بالغ إزاء انعدام سيطرة الدولة في ليبيا، وصعود الإرهاب وعصابات التهريب التي قد تؤدي بدورها إلى زعزعة استقرار الجزائر نفسها، لذلك فإن الحكومة الجزائرية ملتزمة باتباع خارطة طريق طويلة الأجل لتحقيق الاستقرار في ليبيا .

فتتمثل السياسة الجزائرية الحالية تجاه ليبيا في العمل مع مجموعات مختلفة من أجل المساعدة في استقرار البلاد، فدعمت الجزائر المبادرات الشاملة التي تدعمها الأمم المتحدة، بما في ذلك الموافقة على حكومة الوفاق الوطني، غير أنه يبدو أن السلطات الجزائرية تعتقد أن بعض الأطراف الليبية قد تزيد الموقف تعقيداً وتبعدها عن أي حل كالمشير خليفة حفتر، فترى فيه الجزائر بأنه غير قادر على تحقيق الاستقرار في ليبيا، لذلك تلعب الجزائر دورًا حيويًا في البحث عن حل سياسي للأزمة الليبية بعيد عن التدخلات الإقليمية والدولية للدول، وحماية وحدة الشعب الليبي وسيادته الوطنية[14].

فوفق النظرة الجزائرية فالأولويات في ليبيا متعددة،فهي تعاني من الأزمات السياسية والاقتصادية المترابطة، والتي أضعفت مؤسسات الدولة من خلال الإضرار باقتصادها، ونتيجة لذلك فإن محيط الدولة الضعيف

سمح لمجموعات الميليشيات المتنافسة ولا سيما في الشرق الليبي من التنافس على السلطة خارج الأطر الشرعية، فهذه الجماعات المسلحة واصلت أنشطتها في كل الميادين بما في ذلك البيع غير المشروع للنفط [15].

علاوة على ذلك تواجه الجزائر نتيجة أخرى لعدم الاستقرار السياسي في الجوار وهي تدفق اللاجئين، لن يشمل تدفق اللاجئين هذا الليبيين فحسب بل يشمل أيضًا الأفارقة من جنوب الصحراء، مما قد يتسبب في تسرب بعض المتطرفين، في هذا السياق تنفق الجزائر 500 مليون دولار على تأمين حدودها الليبية، وقد ارتفع هذا الرقم مؤخرًا بعد تزايد حدة النزاع مع مزيد من التدخل الأجنبي [16].

كان موقف الحكومة الجزائرية ثابت ولم يتغير، حيث رأى بأن التغيير الثوري الحاصل في بلدان ما عرف بالربيع العربي سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، ونشر الفوضى وتأجيج نيران التطرف، بل صورت بعض الانتفاضات العربية كمشروع مدبر من قبل قوى خارجية لإعادة تشكيل النظم السياسية في شمال أفريقيا، وقد حذر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في خطاب ألقاه في 14 أفريل2014م، بأن الديمقراطية لا يمكن فرضها من الخارج، بل إن الديمقراطية مثل التنمية، لا يمكن أن تعطى كهدية أو تستورد. [17].

غير أن موقف الجزائر في عهد الرئيس بوتفليقة إتسم بشيء من الغموض تجاه الملف الليبي، وهذا ما جاء مغايراً تماماً مع خليفته الرئيس عبد المجيد تبون، الذي تولى منصبه كرئيس للجزائر في 19 ديسمبر 2019، فقد جدّد الرئيس الجزائري في أكثر من مناسبة دعوته للأطراف الخارجية إلى إحترام سيادة ليبيا ووحدة أراضيها واستقلالية قراراتها"، مشدّداً على أهمية توحيد المؤسسات العسكرية والمالية الليبية، مؤكداً في ذات الوقت إستعداد الجزائر للمساهمة في إنجاح مسار المصالحة الوطنية الليبية بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، لإيجاد أرضية توافقية تعزز الوحدة الوطنية، وتعيد لليبيا مكانتها الطبيعية على الساحة الدولية.

فالمقاربة السياسية الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية مبنية على المحددات التالية:

–ضرورة التمسك بالشرعية الدولية .

–اعتماد آلية الحوار السياسي بين الفرقاء الليبيين تحت رعاية الأمم المتحدة.

–دعم مسار المصالحة الوطنية واستعداد الجزائر لمرافقة الليبيين في هذا المسعى.

–الحفاظ على الوحدة الترابية لليبيا وضمان سيادتها الوطنية.

–الحفاظ على المقدرات الإقتصادية للبلد وتسخيرها لخدمة الليبيين.

–رفض التدخلات الخارجية وضرورة تفادي تعدد المبادرات والمسارات.

–ضرورة سحب جميع المرتزقة والمقاتلين والقوات الأجنبية من الأراضي الليبية.

-الاعتراف بحكومة الوحدة الوطنية إنسجاما مع الموقف الدولي.

-تنظيم الانتخابات وتوحيد المؤسسات الرسمية.

-دعم مسار المصالحة الوطنية، والحرص على أن تكون " مصالحة جامعة، شاملة، جذرية، توافقية، تأسيسية، قانونية- اجتماعية - مرتكزة على عدالة انتقالية - شرعية، تمكينية، تؤمن ببيئة مجتمعية مستقرة ينعم أفرادها بعيش آمن دون تمييز أو إقصاء" .

بناء على المحددات التي تم ذكرها اتبعت الجزائر مقاربة دبلوماسية متعددة المستويات لتسوية الأزمة الليبية حيث تندمج الجزائر في ثلاث مستويات دبلوماسية متقاطعة:

أ. **المستوى الدولي**: وذلك من خلال الاندماج في جهود منظمة الأمم المتحدة لتسوية الأزمة، وتشجيع كل الجهود الرامية إلى البناء المؤسساتي والسياسي للدولة الليبية، وهو ما يفسر التنسيق المباشر لهذه المنظمة مع الجزائر، كما أن الزيارات المتكررة لمختلف القوى السياسية الفاعلة في ليبيا إلى الجزائر، ما هو إلا اعتراف بأهمية الدور الذي تلعبه الجزائر في سياق دعم جهود منظمة الأمم المتحدة لتسوية الأزمة الليبية.

ب. **المستوى الإقليمي**: الجزائر وآلية دول الجوار: فالجزائر هي الدولة المبادرة بطرح آلية دول الجوار في تسوية الأزمة الليبية من خلال دعوة السبع دول المجاورة لليبيا، لاجتماعات تنسيقية بهذا الخصوص لكن بعدها اقتصرت على ثلاث دول فقط: الجزائر تونس مصر فهذه الدول تمتلك علاقات تأثير على الأطراف الليبية الداخلية.

ج-المستوى الوطني :تسويق آلية المصالحة الوطنية : فالجزائر تعتبر أن المصالحة الوطنية من الآليات الأكثر فاعلية لتسوية الأزمات الداخلية ، فثقافة التسامح والدمج الاجتماعي ستلعب دورا كبيرا في حل الأزمة الليبية ، فالجزائر تعمل للترويج لهذا المسعى بعيدا عن الحل العسكري والتدخلات العسكرية الخارجية [18].

لذلك فالجزائر لعبت دورا محوريا في تسوية الأزمة الليبية والتأكيد على الحل السلمي عبر الحوار إذ لا توجد دولة أخرى باستثناء الجزائر من الدول المرتبطة بالأزمة الليبية من تشتغل على المستويات الثلاث بنفس المستوى من الأهمية.

إن الوساطة الجزائرية في ليبيا تقوم على تشجيع الحوار بين الفرقاء الليبيين بدون إقصاء لأي طرف مهما كانت توجهاتهم، ماعدا بعض الأطراف التي صنفتها اللوائح الأممية على قائمة الإرهاب. وكذلك تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة ، بل إن الوساطة الجزائرية هي مطلب العديد من الأطراف الليبية، وهذا بعد استقبالها للعديد من النواب والشخصيات السياسية والعسكرية ومختلف الوفود من مختلف المناطق الليبية، ومن تيارات سياسية وإيديولوجية متنوعة وهو ما أكده الشيخ الصلابي الذي يمتلك علاقات مع مختلف الأطراف سواء أطراف النظام السابق او الأطراف المنبثقة عن المسارات السياسية المتعثرة لما بعد سقوط النظام الليبي، حيث شدد في رؤيته على أنه "لا يمكن الوصول إلى مؤتمر الحوار الوطني الشامل للسلام والمصالحة إلا برعاية من دولة إقليمية تحظى باحترام كل الليبيين من حيث الدعم اللوجستي محليا وإقليميا ودوليا، وأن تكون مدعومة من الأمم المتحدة ، لأن الليبيين في أشد الحاجة إلى أرض محايدة للحوار والتوافق والمصالحة [19]، كذلك الرئيس عيد المجيد تبون رحب بفكرة أن تكون الجزائر وسيط لإنهاء الأزمة الليبية واكد على قدرة الجزائر لتحقيق عملية السلام في ليبيا ،فالوساطة الجزائرية تسعى للتوصل لحل شامل للأزمة الليبية من دون تدخلات أجنبية إلى جانب الالتزام بوقف إطلاق النار والتسوية السلمية للأزمة بعيدا عن الخيار العسكري، و مع ضرورة التعجيل بتنظيم انتخابات تحقق تطلعات الشعب الليبي وتحفظ له وحدة وسيادة بلاده[20].

على الرغم من ان مساعي الوساطة الجزائرية لاقت استحسانا أمريكيا وأوربيا، والذين أشادوا بالجهود الكبيرة المبذولة من طرف الجزائر في هذا الإطار، إلا أنه مازال هناك جملة من التحديات تقف حائلا دون إثمار هذه الجهود في جل الأزمة ولعل أهمها: حالة الانقسام التي تميز الساحة السياسية الليبية، وعدم التوافق بين المجلس الرئاسي ومجلس الدولة ومجلس النواب والحكومة، حيث أن كل طرف يعمل على خدمة مصالحه الشخصية. ولقد شكل هذا الانقسام المؤسساتي عائقا كبيرا لعملية الحوار السياسي،كذلك الانقسام الحاصل داخل المجتمع الليبي وغياب نظرة موحدة لبناء الدولة،إضافة إلى عدم التوافق على المناصب السيادية، فغياب الوحدة ونقص الانسجام داخل الدولة الواحدة يؤثر بشكل كبير على عملية الوساطة، كما أنه لا يمكن تحقيق الحوار في بيئة تسيطر عليها الميليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة، فهي أطراف ليس لها هوية محددة وشرعية في البلد، مع عدم إغفال الدور السلبي الذي تلعبه أجهزة المخابرات الدولية في

التحكم بمسار المصالحة الوطنية لأن بعض الأطراف الداخلية في ليبيا منحت ولائها لأطراف خارجية ، وتفضيل القوى الدولية وبعض الأطراف الداخلية للإبقاء على الوضع القائم في ليبيا بدل تحقيق الاستقرار، نظرا لاستفادتهم من هذا الوضع ومن حالة الفوضى .وفي الأخير هنالك غياب عامل مهم والذي يعتبر إحدى الشروط الأساسية لنجاح عملية الوساطة والمتمثل في الوصول إلى مرحلة نضج النزاع للحل و إدراك الأطراف المتنازعة أنهم يعيشون مأزقا صعبا مشترك mutually stalemate hurting والاقتناع بضرورة إنقاذ ما يمكن إنقاذه وتقديم تنازلات متبادلة ومتكافئة،هذه المرحلة تحسن وبشكل مفاجئ من فرص النجاح لجهود الوساطة فالأطراف المتنازعة وقعت في "مصيدة" تحقيق النصر مهما كان الثمن البشري والمادي،كل هذه التحديات التي تم التطرق إليها ساهمت في إطالة أمد الأزمة الليبية وعرقلة جهود التسوية السلمية .

2. المقاربة الأمنية الجزائرية ودورها في تسوية الأزمة الليبية

يشكل الصراع الليبي المتصاعد خطرًا كبيرًا على الجزائر وعلى هذا الأساس لم يهدر الرئيس عبد المجيد تبون أي وقت منذ تنصيبه لإخراج البلاد من عزلتها الدبلوماسية لاحتواء التهديد المتزايد لحماية لحدودها، فتقوم الجزائر بدور فاعل لا سيما بعد انتخاب الرئيس الجديد عبد المجيد تبون والذي تمثلت عقيدته في السياسة الخارجية في: (الاستباقية والعمل)، وهذا من شأنه أن يخلق رؤية جديدة لبعد الجزائر الأمني وذلك لربطها بمقتضيات الأمن القومي وأهداف السياسة الخارجية الجديدة، فالاستقرار السياسي أمر حيوي للأمن القومي للبلاد، فتشمل متطلبات إدارة الرئيس الجديد الموارد العسكرية والدبلوماسية لحماية الولايات الجنوبية خاصة والقطر الوطني عامة.

إن "التطورات الأخيرة بشأن الملف الليبي تجعل الجزائر العاصمة أكثر نشاطًا وحيوية، فسلسلة اجتماعات وزير الخارجية الجزائري مع قادة الجيش الوطني الليبي وأعضاء حكومة الوفاق الوطني في الجزائر وبنغازي وطرابلس، وسبقها لقاء الرئيس الجزائري مع رئيس الوزراء الليبي السراج في السادس من جانفي 2020م في الجزائر العاصمة، كل هذه المؤشرات تدل بأن الجزائر تسعى جاهدة لإيجاد حل سياسي في ليبيا دون ادخار أي جهد في ذلك، بالرغم من كل العوامل الداخلية والخارجية التي تقف عائقا أمام عملية محادثات السلام، كما أن علاقات الجزائر مع زعماء القبائل والقادة الإسلاميين في ليبيا، والتعاون الوثيق مع القادة السياسيين الجدد في تونس، من شأنه أن يعزز موقفها في المحادثات المباشرة بين الفرقاء الليبيين للوصول إلى أرضية توافق (21).

بعد سنوات من اتخاذ الجزائر موقف عدم التدخل في شؤون دول الجوار، تبنت الحكومة الجديدة في الجزائر سياسة أكثر حزماً تجاه الحرب في ليبيا، فيبدو أن الجزائر مستعدة للعب دور أكثر وضوحًا من حيث تسهيل الحوار بين الجماعات الليبية المتنافسة حيث يُنظر إلى الصراع الليبي المستمر على أنه يشكل تهديدًا خطيرًا لأمنها القومي كما أن هناك أيضًا جوانب سياسية وجيوسياسية مهمة يجب التأكيد عليها، فالجزائر ترى أن ما حدث في ليبيا من أحداث أدت إلى حالة حرب أهلية في ليبيا صورها النظام الجزائري كدليل على النتائج السلبية للربيع العربي.

فأصبحت ليبيا في نطاق حرب للسيطرة على ثروات البلاد الطبيعية ولا سيما النفط، كما أدت المصالح الجيوسياسية وتجاهل تعقيدات البلاد إلى دفع الدولة الواقعة في شمال إفريقيا إلى حافة الهاوية، كل هذا الصراع الذي ابتليت به ليبيا شكل مصدر قلق لجيرانها وعلى رأسهم الجزائر.

فقد أكد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون أن (أمن ليبيا امتداد لأمن الجزائر وأن أفضل طريقة للحفاظ على أمن الجزائر الإقليمي هي التعاون والمساعدة المتبادلة مع جيراننا لمواجهة الإرهاب والتطرف)، كما أشار تبون إلى ضرورة تكثيف الجهود الدولية للتوصل إلى حل للصراع بالوسائل السياسية والدبلوماسية، حيث تعتزم الجزائر أن تتولى دور الوسيط بين الأطراف المتنازعة في ليبيا، في أزمة تهدد الاستقرار الإقليمي بشكل عام، فخلال مقابلة بثت في 08 جوان 2021 على قناة الجزيرة قال الرئيس الجزائري إنه اعتبر التدخل في ليبيا خطراً لأنه اعتبر "طرابلس خط أحمر"، وأردف تبون "لا نقبل أن تكون عاصمة بلد مغاربي محتلة من قبل المرتزقة، ولدى سؤاله عما إذا كانت الجزائر قد تتدخل عسكريًا، رد الرئيس بالقول إن الجزائر كانت ستتدخل بطريقة أو بأخرى وأن الجزائر لن تبقى مكتوفة الأيدي (22).

فدوافع الدبلوماسية الجزائرية في التحرك لحل الأزمات الحاصلة في نطاقها الإقليمي يستند أساساً على دوافع أمنية واستراتيجية، تحفظ للجزائر أمنها القومي واستقرارها الداخلي، فالتحولات السياسية أو ما يسمى بثورات الربيع العربي التي نتج عنها الإطاحة بأنظمة سياسية في تونس ومصر وخاصة ليبيا، قد دفع بالدبلوماسية الجزائرية للتحرك في نطاقها الإقليمي والدولي لإيجاد حل للأزمة الليبية، ولتأمين حدودها مع ليبيا بعيداً عن فكرة التدخل الخارجي، وللوقوف كذلك ضد محاولة تقسيم ليبيا الذي قد تسفر عنه تقسيم بعض الدول العربية الأخرى، وللحد من الإرهاب وتمدد داعش في ليبيا الذي خطره سيطال دول الجوار كذلك (23).

السبب الاساسي لاهتمام منطقة المغرب العربي باستقرار ليبيا هو الخطر الأمني الذي تشكله الفوضى المستمرة في ليبيا، فمع وصول عدم الاستقرار السياسي الى ذروته في ليبيا بعد العام 2011م أفضى ذلك الى تزايد نشاط الجماعات الارهابية والجريمة المنظمة وانتشار الأسلحة وتجارة المخدرات، وهذا أمر اشكالي للغاية خصوصاً للجزائر وتونس اللتين تتشاركان الحدود البرية مع ليبيا، في هذا الإطار وكإجراء أمني احترازي فقد زاد النظام الجزائري من عدد الجنود المنتشرين على الحدود، علاوة على ذلك –وبسبب الفراغ في السلطة في طرابلس – شكل احتمال شن مجموعات إرهابية بل وحتى المجموعات المتمردة هجماتها انطلاقاً من ليبيا تجاه جيرانها تهديداً حقيقياً لمنطقه شمال إفريقيا برمتها. (24).

ويمكن أن يفسر ذلك السبب الذي دفع بعض الدول وعلى رأسها الجزائر إلى التلميح بإمكانيه قيام شراكة عسكرية مع الحكومة المعترف بها دولياً في ليبيا، وهذا ما أكده الرئيس الجزائري في تصريحاته بأن الجيش الجزائري جاهز للتدخل إذا اقتضت الحاجة لحماية الأمن القومي للجزائر، وهو ما تؤكده كذلك زيارة رئيس هيئة الأركان لحكومة الوحدة الوطنية الليبية الفريق أول محمد علي حداد للجزائر في مارس 2023م، والتي التقى فيها قائد أركان الجيش الجزائري الفريق أول سعيد شنقريحة، وجرى خلال اللقاء استعراض التعاون بين البلدين في المجال العسكري ومسألة أمن الحدود، إضافة إلى تبادل وجهات النظر حول تطور الأوضاع في المنطقة،وهو ما يؤكد اعترافها بالقيادة العسكرية للجيش الليبي التابع لحكومة الوحدة الوطنية، حيث أكد الفريق الأول السعيد شنقريحة على أهمية العمل المشترك لتسوية الأزمات التي تمس أمن المنطقة وتزعزع إستقرارها، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمساعدة على توفير الآليات السياسية والدبلوماسية والأمنية، للانخراط في مساع سلمية تعود بالفائدة على شعوب المنطقة."

فالمقاربة الأمنية الجزائرية لها دور إيجابي، وتسعى إلى تعزيز العمل المشترك وتكثيف الجهود الجماعية لمواجهة التحديات التي تهدد باستقرار المنطقة ككل، وتعزيز مقاربات مشتركة في إطار مقاربة إقليمية متكاملة لصناعة الاستقرار في المنطقة، فالمقاربة الأمنية الجزائرية هي مقاربة واقعية تسعى في إطار تحييد المنطقة من منطق التدخلات الخارجية، وإن إدارة الأزمات يجب أن تأتي في إطار مقاربة إقليمية مشتركة ينخرط فيها الجميع لبلورة تصورات مشتركة لصناعة الأمن والاستقرار، وكذلك تعزيز التعاون على كافة المستويات.

خاتمة:

شهدت مرحلة ما بعد سقوط القذافي حالة من الفوضى والانقسام السياسي والاجتماعي، وتزايد نشاط الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، وهو ما أثر على أمن واستقرار المنطقة وخاصة منها دول الجوار،

الأمر الذي استدعى المساهمة في عملية البناء السياسي والمؤسساتي للدولة الليبية، وتعزيز وحدتها وسيادتها على أراضيها، فالجزائر إيمانا منها بخطورة هذه التهديدات التي أصبحت تشكل قلقا كبيرا خاصة في ضل وجود حدود تقارب 1000كم، وعدم قدرة السلطات الليبية على ضبط حدودها، أمام التنافس الإقليمي والدولي الذي تشهده ليبيا، عملت على تبني مقاربة متكاملة، تشمل مختلف الجوانب السياسية والأمنية.

فعلى المستوى السياسي تبنت الجزائر خيار الوساطة وتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة وتشجيع الحوار، بل نظرت الجزائر إلى كل الأطراف الليبية على أنهم جزء من المشكل وجزء من الحل وبالتالي وقفت الجزائر على مسافة واحدة مع جميع الأطراف الليبية، كما دعمت مسار المصالحة الوطنية، وأكدت على استعداد الجزائر لمرافقة الليبيين في هذا المسعى، إضافة إلى التأكيد على الحفاظ على الوحدة الترابية لليبيا وضمان سيادتها الوطنية، مع ضرورة رفض التدخلات الأجنبية التي تسهم في تأزيم الوضع.

إن الجزائر من خلال اللقاءات المتكررة مع كافة الفاعلين في الأزمة الليبية دائما ما تؤكد على ضرورة التعجيل بمسألة الانتخابات ودعمها اللامشروط لمسار المصالحة الوطنية والحرص على أن تكون هذه على أن تكون " مصالحة جامعة، شاملة، جذرية، توافقية، تأسيسية، قانونية– اجتماعية – مرتكزة على عدالة انتقالية – شرعية، تمكينية، تؤمن ببيئة مجتمعية مستقرة ينعم أفرادها بعيش آمن دون تمييز أو إقصاء".

أما على المستوى الأمني فالجزائر حرصت على توفير الآليات السياسية والدبلوماسية والأمنية، للانخراط في مساع سلمية تعود بالفائدة على شعوب المنطقة،فالدوافع الأمنية والإستراتيجية هي أساس التحركات الجزائرية ليس فقط في ليبيا وإنما في كامل نطاقها الإقليمي وذلك حفاظا على أمنها القومي

فالمقاربة الأمنية الجزائرية لها دور إيجابي، وتسعى إلى تعزيز العمل المشترك بين الدولتين ونقل تجربة الجزائر في مكافحة الإرهاب، وكذا التنسيق في مجال تأمين الحدود، وتعزيز مقاربات مشتركة في إطار مقاربة إقليمية متكاملة لصناعة الاستقرار في المنطقة. فالمقاربة الأمنية الجزائرية هي مقاربة واقعية تسعى في إطارها لتحييد المنطقة من منطق التدخلات الخارجية، وإن إدارة الأزمات يجب أن تأتي في إطار مقاربة إقليمية مشتركة ينخرط فيها الجميع لبلورة تصورات مشتركة لصناعة الأمن والاستقرار، وكذلك تعزيز التعاون على كافة المستويات.

رغم كل الجهود المبذولة من طرف الجزائر إلا أن أي مبادرة جزائرية تطرح اليوم تبقى رهن "التوافق الإقليمي والدولي " خاصة في ضل تفضيل القوى الدولية وبعض الأطراف الداخلية للإبقاء على الوضع القائم في ليبيا,

نظرا لإستفادتهم من حالة الفوضى والإنقسام ،لكن الجزائر تضغط بقوة لفرض أجندة دول الجوار في ليبيا كونها من اكثر الدول تضررا من تنامي الجماعات الإرهابية في المنطقة .

الهوامش:

[1] **أسمر بوركبة، الوساطة الدولية لحل المنازعات الدولية .قضية لوكربي دراسة حالة .دنيا الرأي .2011/06/01**

file:///C:/Users/ifot/Desktop/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B5%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B3%D8%A7%D8%B7%D8%A9%20%D8%A7%D8%B7%D8%A7%D8%B1%20%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A.html

[2] **رحموني مجيد، مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة. مذكرة ماستر غير منشورة,جامعة عبد الرحمن ميرة.بجاية,ص24**

[3] Bercovitch,J; International Mediation : A Study of Violence, Stratégies and Conditions of Successful Cooperation and Conflict. N° 3 .p.155 - 158

[4] Bercovitch, Jacob and J.T. Magnoson and D. Willie : Some Conceptual issues and Emprirical trends in the Study of Succesfull Mediation, International Journal of Peace Research, N° 28. P 7

[5] Ibid. p 9.

[6] William Zartaman, Mediation in Theory and Practice, August2003,https://www.beyondintractability.org/essay/ripeness

[7] **ليلى قارة الوساطة الجزائرية في النزاع الداخلي المالي ،الجزائر مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3، 2011 ، ص13.**

[8] Barston.Moderndiplomacy .fifth edition. routledge .2019 . p320-322

[9] Daniel Drucknan and Paul F.Diehl : Conflict Resolution Vol 4, Sage Publication, London, 2006, P 290.

[10] Burton, J. W. System, States, Diplomacy and Rules. London. Combridgeuniverstity press 1968 – p 35.

[11] Mervin Ott, Mediation as a Method of Conflict Resolution :International Organisation 26. N.4.1972. P 616.

[12] Bercovitch, OpCit, P 32**.**

[13]Jacob berkovich.theory and practise of international mediation.routledge . newyork. 2011 .p 20

[14] Aljazeera English,Algerian president calls Libya's Tripoli a 'red line', https://www.aljazeera.com/news/2020/1/7/algerian-president-calls-libyas-tripoli-a-red-line.

[15] Ferhat Polat, Algeria's Role in Libya, TRT World Research Centre, November 2020,P02.

[16] Simon Speakman Cordall, Algeria strives to regain prominence as world powers debate Libya's future, Independent, trusted coverage of the Middle East, January 20, 2020.

https://www.al-monitor.com/originals/2020/01/algeria-role-libya-war-foreign-intervention.html#ixzz89T9TfwZ0.

[17] علي مصباح محمد الوحيشي، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة، مجلة الدراسات القانونية والسياسية العدد 05، المجلد 01، جامعة عمار ثليجي، الأغواط – الجزائر، جانفي 2017، ص 08 .

[18]حوسين بالخيرات. الدبلوماسية الجزائرية وتسوية الأزمة الليبية .مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية . جامعة الجلفة . المجلد 11. العدد الأول .2018. ص 51–52

[19]محمد السبيطلي، الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 2017 .ص 15–17

[20]توفيق بوستي . المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية في ضل التحديات الراهنة. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية. المجلد 10. العدد 3. 2021 .ص 692–694 .

[21] Ferhat Polat, Algeria’s Role in Libya, TRT World Research Centre, November 2020,P03,04.

[22] Meryem Hafidi, Algeria was ready to "intervene" in Libya, 09 june2021 https://www.atalayar.com/en/articulo/politics/algeria-was-ready-intervenelibya.

[23] علي مصباح محمد الوحيشي، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة، مرجع سبق ذكره، ص 09 .

[24] Yasmine Abouzzohour, Libya’s peace process what’s at stake for the Maghreb 10 years after Gadhafi’s overthrow,brookings institution, 19 August 2021 https://www.brookings.edu/articles/libyas-peace-process-whats-at-stake-for-the-maghreb-10-years-after-gadhafis-overthrow/